Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
المجلد الأول، العدد الثالث (الجزء الثاني)، 2025، الصفحات: 562-571
الموقع الإلكتروني للمجلة: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

الحرب الباردة وإعادة تشكيل العالم من الاستقطاب الى الانفراج

قريرة أحمد سالم *
قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة بني وليد، ليبيا
*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): aqryrtahmd@gmail.com

The Cold War and the Reshaping of the World: From the Period of Polarization to the Period of Détente

Aqreerah Ahmed Salem *
Department of History, Faculty of Education, Bani Waleed University, Libya

.Received: 19-07-2025; Accepted: 28-09-2025; Published: 17-10-2025

الملخص

تناقش هذه الورقة العلمية الحرب الباردة كأحد أهم الصراعات الدولية في التاريخ الحديث، وتأثيرها العميق على إعادة تشكيل النظام الدولي على مدار أكثر من أربعة عقود (1947–1991) وما بعدها. تبدأ الدراسة بسرد تطور مرحلة الاستقطاب الدولي (1947–1962)، حيث تبلورت الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ونشأت التحالفات العسكرية والاقتصادية الكبرى التي هيمنت على العلاقات الدولية. ثم تستعرض مرحلة الانفراج وتوازن الرعب (1963–1979) التي شهدت جهوداً دبلوماسية لتخفيف حدة التوتر، بما في ذلك مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، مما أتاح فترة نسبيّة من الاستقرار النسبي في النظام الدولي.

تنتقل الورقة بعد ذلك إلى مرحلة عودة التوتر وانهيار المعسكر الشرقي (1979–1991)، حيث شكلت سياسات الولايات المتحدة المتشددة وحرب أفغانستان والإصلاحات الداخلية في الاتحاد السوفييتي عوامل محورية أدت إلى انهيار المعسكر الشرقي وسقوط الاتحاد السوفييتي، منهية بذلك الحرب الباردة رسمياً. وأخيراً، تعرض الورقة إعادة تشكيل النظام الدولي بعد الحرب الباردة، والتي تميزت بصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة، وانتشار العولمة الاقتصادية، وتغير طبيعة التهديدات الأمنية العالمية، وظهور قوى صاعدة جديدة مثل الصين والهند والاتحاد الأوروبي، ما دفع العالم نحو نظام دولي أكثر تعددية وتعقيداً. تخلص الدراسة إلى أن الحرب الباردة لم تكن مجرد صراع أيديولوجي بين دولتين، بل كانت عملية تاريخية أعادت رسم العلاقات الدولية ومفاهيم القوة والأمن والدبلوماسية على مستوى العالم، وما زالت انعكاساتها تتجلى في التحولات الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية التي يشهدها العالم المعاصر. تهدف الورقة إلى تقديم تحليل متكامل للتغيرات الدولية في مراحل الحرب الباردة وما بعدها، مع التركيز على آثارها في النظام الدولي العربي والعالمي.

الكلمات المفتاحية: الحرب الباردة. النظام الدولي. الاستقطاب الدولي. الانفراج وتوازن الرعب انهيار المعسكر الشرقي. إعادة تشكيل العالم. العلاقات الدولية. العولمة. القوى الصاعدة. الأمن الدولي.

Abstract
This paper examines the Cold War as one of the most significant international conflicts in modern history and its profound impact on reshaping the international system over more than four decades (1947–1991) and beyond. The study begins by outlining the development of the period of international polarization (1947–1962), during which the bipolar structure between the United States and the Soviet Union crystallized, and major military and economic alliances emerged that dominated international relations. It then reviews the period of détente and the balance of terror (1963–1979), characterized by diplomatic efforts to ease tensions, including negotiations on strategic arms reduction, which provided a relative period of stability in the international system.
The paper then moves to the period of renewed tensions and the collapse of the Eastern Bloc (1979–1991), where U.S. hardline policies, the Afghan War, and internal reforms in the Soviet Union were pivotal factors leading to the collapse of the Eastern Bloc and the fall of the Soviet Union, officially ending the Cold War. Finally, the study examines the post-Cold War restructuring of the international system, marked by the rise of the United States as the sole superpower, the spread of economic globalization, changes in the nature of global security threats, and the emergence of rising powers such as China, India, and the European Union, pushing the world toward a more complex and multipolar international system.
The study concludes that the Cold War was not merely an ideological conflict between two states but a historical process that reshaped international relations, concepts of power, security, and diplomacy worldwide. Its repercussions continue to manifest in contemporary geopolitical, security, and economic transformations. The paper aims to provide a comprehensive analysis of international changes during and after the Cold War, with a focus on their effects on both the Arab and global international systems.

Keywords: Cold War; International System; Détente; Balance of Terror; Collapse of the Eastern Bloc; Global Restructuring; International Relations; Globalization; Rising Powers; International Security.

المقدمة

تُعدّ الحرب الباردة واحدة من أكثر المراحل التاريخية تعقيداً وتأثيراً في تشكيل النظام الدولي المعاصر. فهي لم تكن مجرد صراع سياسي أو تنافس عسكري بين قوتين عظميين، بل كانت إطاراً شاملاً أعاد صياغة خرائط النفوذ، وأنماط التحالفات، وبنى الاقتصاد العالمي، وحتى المفاهيم الأساسية للسيادة والأمن. جاءت الحرب الباردة عقب الحرب العالمية الثانية في لحظة كانت فيها البشرية منهكة من الدمار والخراب، وتبحث عن نظام جديد يمنع تكرار المآسي الكبرى ويضمن نوعاً من الاستقرار. لكن هذا "الاستقرار" لم يأتِ على هيئة سلام شامل، بل على شكل صراع محتدم بين رؤيتين متناقضتين للعالم: الرؤية الليبرالية الديمقراطية بقيادة الولايات المتحدة، والرؤية الاشتراكية الثورية بقيادة الاتحاد السوفييتي.

لقد وجد العالم نفسه، منذ أواخر الأربعينيات، في حالة توتر دائم فرضته ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث برزت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كالقوتين العظميين الوحيدتين القادرتين على إعادة ترتيب النظام الدولي. كان التناقض بين النظامين أكبر من أن يسمح بتعايش حقيقي، فكلٌّ منهما حمل مشروعاً أيديولوجياً يرى في الآخر تهديداً وجودياً يجب احتواؤه أو تحجيمه. من هنا بدأ الاستقطاب الدولي يأخذ شكلاً متدرجاً، سرعان ما تحوّل إلى مواجهة شاملة على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

وما يجعل الحرب الباردة حقبة استثنائية هو أنها جمعت بين غياب الحرب المباشرة واستمرار الصراع بأشكال غير تقليدية. فقد اتخذت المواجهة مظاهر متعددة، بدءاً من سباق التسلح النووي الذي بلغ مستويات

غير مسبوقة، مروراً بالحروب بالوكالة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ووصولاً إلى حرب إعلامية وأيديولوجية لا تقل شراسة عن المواجهات العسكرية. وفي الوقت ذاته، لعبت المؤسسات الدولية—مثل الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز—دوراً ملتبساً بين محاولة نزع فتيل التوتر وبين كونها ساحة جديدة للتنافس بين القوتين العظميين.

كما أفرزت الحرب الباردة تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة داخل الدول نفسها. ففي الولايات المتحدة، ترافق الصراع مع ثورة تكنولوجية واقتصادية قادتها الشركات العملاقة ومؤسسات البحث العلمي، في حين شهد الاتحاد السوفييتي تعبئة شاملة للموارد في محاولة للحاق بالتقدم الأمريكي، لكنها انتهت إلى أزمات بنيوية حادة. وامتد تأثير الحرب الباردة إلى دول العالم الثالث التي تحولت إلى مسارح للصراع، فدُعمت انقلابات، وقامت ثورات، وانقسمت دول إلى معسكرات متعارضة، مما جعل هذه المرحلة عنواناً لولادة نظم سياسية جديدة وسقوط أخرى.

ومع مرور العقود، بدأت الحرب الباردة تتحول من صراع محتدم على النفوذ إلى عملية إعادة تشكيل شاملة للنظام الدولي. فقد أسهمت تطوراتها في ظهور مفاهيم جديدة مثل توازن الرعب والردع النووي والاحتواء، كما دفعت نحو تأسيس تحالفات كبرى مثل حلف الناتو وحلف وارسو، والتي لعبت دوراً محورياً في ضبط مسار العلاقات الدولية. وفي المقابل، أدت الأزمات الكبرى—مثل أزمة الصواريخ الكوبية—إلى إدراك خطورة الانزلاق نحو مواجهة نووية، مما مهّد الطريق لمرحلة الانفراج في السبعينيات، حيث جرت محاولات لتقليل حدة التوتر وتنظيم قواعد اللعبة بين القوتين.

لقد كانت الحرب الباردة أكثر من مجرد مواجهة سياسية؛ كانت عملية تاريخية كبرى صاغت هوية النظام العالمي في النصف الثاني من القرن العشرين، وأسست لمرحلة ما بعد 1991 حيث انفردت الولايات المتحدة بالقيادة العالمية، قبل أن تبدأ ملامح التعددية القطبية بالظهور مجدداً. ومن هنا تأتي أهمية دراسة الحرب الباردة ليس بوصفها حدثاً ماضياً، بل كمرحلة أنتجت الكثير من التحديات والأنماط التي لا يزال العالم يعيش آثارها حتى اليوم—from التحالفات العسكرية الحالية، إلى سباق التكنولوجيا، وصولاً إلى عودة التوتر بين الشرق والغرب بشكل جديد في القرن الحادي والعشرين.

مبررات الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المبررات العلمية والمعرفية التي تجعل تناول موضوع الحرب الباردة وإعادة تشكيل العالم ضرورة بحثية في حقل العلاقات الدولية والتاريخ السياسي، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1. أهمية الحرب الباردة في تشكيل النظام الدولي المعاصر

فالحرب الباردة لم تكن مجرد مرحلة تاريخية عابرة، بل كانت عملية إعادة هندسة شاملة للسياسة العالمية، أدّت إلى ظهور منظومة تحالفات ومفاهيم أمنية لا تزال مؤثرة حتى اليوم. ومن ثمّ، فإن دراسة جذور هذه التحولات تساعد على فهم البنية الحالية للنظام الدولي وتفسير طبيعة التوازنات الجيوسياسية الراهنة.[1]

2. استمرار تأثير تداعيات الحرب الباردة في السلوك الدولي للدول الكبرى

لقد ظلّت الأزمات التي أحدثتها الحرب الباردة—كسباق التسلح، وتوازن الردع النووي، وسياسات الاحتواء—تُشكل إطاراً مرجعياً لصانعي القرار في كل من الولايات المتحدة وروسيا وغيرها من القوى الصاعدة. وبالتالي، فإن الدراسة تساهم في رصد الامتدادات التاريخية لهذه السياسات وفهم خلفياتها العميقة.

3. الحاجة إلى تحليل مراحل الاستقطاب والانفراج بوصفها مسارات مختلفة في إدارة الصراع الدولي

[1] عدي، صدام حسين. عالم ما بعد الحرب الباردة. بيروت: دار المنصور، 2003.

إذ توفّر الحرب الباردة نموذجاً متكاملاً لتحولات الصراع بين القوى الكبرى: من صراع صفري حاد، إلى إدارة التوتر عبر الاتفاقيات، وصولاً إلى تفكك أحد الأطراف. وهذا يجعل من دراسة المرحلتين ضرورة لفهم ديناميات التصعيد والتهدئة في العلاقات الدولية.

4. إسهام الحرب الباردة في تشكيل مسار التطور السياسي والاقتصادي لدول العالم الثالث

فقد كانت ساحات التنافس بين القوتين العظميين، مما أدى إلى نشوء حركات تحرر، وانقلابات عسكرية، وحروب أهلية، وبروز حركة عدم الانحياز. ومن هنا تأتي أهمية تحليل أثر الحرب الباردة في تشكل الدول الحديثة والبنى السياسية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.[2]

أولاً: مرحلة الاستقطاب الدولي (1947–1962)

تمثل مرحلة الاستقطاب الدولي الممتدة من عام 1947 إلى عام 1962 إحدى أكثر الفترات حساسية في التاريخ العالمي الحديث، إذ تشكلت خلالها بنية النظام الدولي على أساس ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. جاءت هذه المرحلة مباشرة عقب الحرب العالمية الثانية، حيث وجد العالم نفسه أمام قوتين منتصرتين تختلفان جذرياً في الأسس الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية. وقد ساهمت الظروف التي أفرزتها الحرب في تقويض القوى الأوروبية التقليدية، مما أتاح الفرصة أمام واشنطن وموسكو لاحتلال مركز الصدارة في الشؤون الدولية. كان هذا السياق العام هو الحاضنة الأساسية لنشوء الاستقطاب العالمي.

بدأت ملامح الاستقطاب تتضح مع إعلان مبدأ ترومان سنة 1947، والذي نصّ على تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للدول المهددة بالتوسع الشيوعي، وذلك بعد التطورات المتسارعة في اليونان وتركيا. وقد تحوّل هذا المبدأ إلى الأساس النظري لسياسة الاحتواء التي صاغها الدبلوماسي جورج كينان، والتي تُعد الركيزة المحورية للاستراتيجية الأمريكية خلال الحرب الباردة. ثم جاء مشروع مارشال في العام نفسه ليعزز هذا التوجه، إذ قدمت الولايات المتحدة دعماً اقتصادياً واسع النطاق لإعادة إعمار أوروبا الغربية في خطوة هدفت ليس فقط إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بل أيضاً إلى سد الطريق أمام تمدد النفوذ السوفييتي في القارة الأوروبية.

في المقابل، سعى الاتحاد السوفييتي إلى تعزيز نفوذه في أوروبا الشرقية من خلال فرض سيطرته على حكومات المنطقة وتشكيل جبهة أيديولوجية موحدة. أنشأ السوفييت مكتب الكومنفورم عام 1947 لتنظيم التعاون بين الأحزاب الشيوعية في أوروبا، كما أطلقوا حركة اقتصادية موازية لمشروع مارشال من خلال مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) الذي تأسس لاحقاً. ومع تشديد القبضة السوفييتية على أوروبا الشرقية، أخذ الستار الحديدي—وهو التعبير الشهير الذي استخدمه تشرشل—يصبح واقعاً ملموساً يفصل بين معسكرين متواجهين لا يجمعهما سوى القلق المتبادل والعداء الأيديولوجي المتصاعد.

ثم جاءت أزمة برلين الأولى (1948–1949) لتشكل اختباراً مبكراً لمدى صلابة المعسكرين. فقد فرض الاتحاد السوفييتي حصاراً على برلين الغربية بهدف إجبار الحلفاء على التخلي عن مواقعهم هناك، وهو ما ردت عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها بجسر جوي ضخم استمر نحو عام كامل وأثبت قدرة الغرب على الصمود في وجه الضغوط السوفييتية. وقد أسهمت هذه الأزمة في تسريع تأسيس حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1949 كتحالف عسكري دائم يهدف إلى الدفاع المشترك ضد أي تهديد، بينما رد الاتحاد السوفييتي لاحقاً بتأسيس حلف وارسو عام 1955، لترسخ بذلك البنية العسكرية للاستقطاب العالمي.

وفي الوقت الذي عزز فيه الطرفان تحالفاتهما، اتخذ الصراع شكلاً أكثر دموية في شرق آسيا مع اندلاع الحرب الكورية (1950–1953)، التي شكلت أول مواجهة عسكرية كبرى بين القوتين العظميين عبر حلفائهما. فقد تدخلت الولايات المتحدة تحت راية الأمم المتحدة لدعم كوريا الجنوبية، بينما دعمت الصين والاتحاد السوفييتي كوريا الشمالية، مما أدى إلى صراع مسلح هدد في كثير من مراحله بالتحول إلى حرب

[2] حاج، علي. سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

عالمية ثالثة. ورغم انتهاء الحرب دون منتصر واضح، إلا أنها أكدت أن الحرب الباردة ليست صراعاً سياسياً فقط، بل مواجهة يمكن أن تنفجر في أي لحظة عبر ساحات الوكالة.

كما شهدت هذه المرحلة تطوراً متسارعاً في سباق التسلح النووي، إذ تمكن الاتحاد السوفييتي من اختبار أول قنبلة نووية عام 1949، منهياً بذلك الاحتكار الأمريكي لهذا السلاح. وتحول الردع النووي إلى عنصر أساسي في حسابات الأمن القومي لدى الطرفين، مما أسفر عن تشكيل حالة من التوازن الهش عُرفت لاحقاً بتوازن الرعب. وقد ساهمت هذه البيئة في جعل المواجهة بين القوتين تستند إلى تعزيز القدرات العسكرية بصورة مستمرة، مع إدراك متبادل بأن أي حرب مباشرة ستكون مدمرة للطرفين والعالم بأسره.

استمرت التوترات في التصاعد خلال الخمسينيات، وتجلت في مجموعة من الأزمات مثل الأزمة اليوغوسلافية، وأحداث ألمانيا الشرقية سنة 1953، والعدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، والتمرد المجري في العام نفسه. وقد استغل كل طرف هذه الأزمات لتعزيز نفوذه أو لإظهار قدرته على التحكم في مجريات الأحداث داخل مناطق نفوذه. ومع نهاية العقد، أصبحت العلاقات الدولية مشدودة بين عالمين منفصلين ومتواجهين، أحدهما يقوده الغرب الرأسمالي والآخر تقوده الاشتراكية السوفييتية.

بلغت مرحلة الاستقطاب ذروتها مع وصول الطرفين إلى حافة المواجهة النووية في أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، التي تعد اللحظة الأكثر خطورة في تاريخ الحرب الباردة بأكمله. فقد قارب العالم الانزلاق إلى مواجهة نووية بسبب نشر الاتحاد السوفييتي صواريخ باليستية في كوبا، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة تهديداً مباشراً لأمنها القومي. وانتهت الأزمة بتسوية سياسية، لكنها كشفت مدى هشاشة التوازن الدولي وقدرة الأحداث على قلب ميزان القوى في لحظات قليلة.

وهكذا تشكلت خلال هذه المرحلة صورة واضحة لعالم منقسم بين معسكرين متصارعين، لا يجمعهما سوى الخوف والردع المتبادل. كانت مرحلة الاستقطاب الدولي أساساً لكل التحولات التي ستعيشها العلاقات الدولية لاحقاً، إذ أرست أنماط التحالف، وحددت أدوات الصراع، وأوضحت أن المواجهة بين القوى العظمى يمكن أن تكون شاملة وعالمية حتى وإن لم تتخذ شكل الحرب المباشرة.[3]

ثانياً: مرحلة الانفراج وتوازن الرعب (1963–1979)

مع انتهاء أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، أدركت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أن الصراع بينهما بلغ مستوى من الخطورة لم يعد ممكناً الاستمرار به دون إيجاد آليات جديدة لضبط التوترات. فقد كانت الأزمة أقرب ما يكون إلى مواجهة نووية مباشرة، مما كشف حجم المخاطر الكامنة في استمرار التصعيد غير المنضبط. ومن هنا بدأت حقبة جديدة في العلاقات الدولية تُعرف بمرحلة "الانفراج" أو الديتنت، وهي مرحلة لم تنه الحرب الباردة، لكنها خففت من مستوى الاحتقان وأرست قواعد جديدة لإدارة الصراع بعيداً عن المواجهة المباشرة.

تميزت هذه المرحلة بظهور قناعة مشتركة لدى القوتين العظميين بأن الردع النووي المتبادل هو الضامن الأساسي لمنع اندلاع حرب شاملة، حيث وصلت قدرات الطرفين إلى ما يسمى بـ الدمار المتبادل المؤكد، وهو مفهوم يعني أن أي ضربة نووية من أحدهما ستقود حتماً إلى رد مدمر من الآخر، ما يجعل الحرب خياراً انتحارياً. وبذلك، لم يعد السلاح النووي وسيلة للقتال، بل أصبح أداة لضبط السلوك ومنع الانفلات. هذا الإدراك المشترك فتح الباب أمام سياسات أكثر عقلانية تهدف إلى تنظيم التنافس بدل تركه بلا قيود.

بدأت ملامح الانفراج تتجسد بعد إنشاء "الخط الهاتفي الساخن" بين موسكو وواشنطن سنة 1963، كوسيلة اتصال مباشر تمنع سوء الفهم وتتيح التعامل الفوري مع الأزمات. تبع ذلك توقيع معاهدة حظر التجارب النووية في الجو والفضاء وتحت الماء عام 1963، وهي أول اتفاق نووي كبير بين الطرفين. وقد مثّل هذا الاتفاق خطوة أساسية نحو بناء ثقة أولية، وإن كانت محدودة، بين القوتين.

[3] توفيق، سعد حقي. النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة. عمان: دار الأهلية، 2012.

في منتصف الستينيات، بدأت العلاقات الدولية تشهد تحولات أشمل أسهمت في توسيع قاعدة الانفراج. فمن جهة، دخل الاتحاد السوفييتي في سباق اقتصادي وتكنولوجي مرهق جعله يميل إلى تجنب الصدامات المفتوحة، بينما كانت الولايات المتحدة منهمكة في حرب فيتنام وتبحث عن تخفيف الضغوط الدولية. ومن جهة أخرى، أدى الانقسام الصيني–السوفييتي إلى فتح مجال للمناورة أمام واشنطن التي استثمرت الخلاف من خلال سياسة "البينغ بونغ الدبلوماسي" وانفتاحها على بكين، ما أضعف الجبهة الشيوعية وجعل موسكو أكثر ميلاً للتفاوض.[4]

بلغ الانفراج ذروته في السبعينيات، خاصة مع إدارة نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر، حيث شهدت العلاقات بين القوتين سلسلة من الاتفاقيات التي هدفت إلى ضبط سباق التسلح النووي. يعتبر توقيع اتفاقية عام 1972 خطوة محورية، إذ حدّت الاتفاقية من انتشار الصواريخ الباليستية العابرة للقارات ونظمت عدد منصات الإطلاق. كما تم التوقيع على معاهدة ABM التي حدّت من أنظمة الدفاع الصاروخي، ما حافظ على منطق الردع عبر إبقاء الطرفين مكشوفين نسبياً أمام الضربة الثانية. وقد شكلت هذه الاتفاقيات الإطار العملي لما يسمى بـ "توازن الرعب"، حيث أسست قواعد واضحة لإدارة المخاطر النووية ومنعت أحد الطرفين من امتلاك تفوق استراتيجي كامل.

لم يقتصر الانفراج على ملف التسلح، بل شمل أيضاً توسيع التعاون في المجالات التجارية والثقافية والعلمية. فشهدت هذه الفترة تبادلاً دبلوماسياً مكثفاً، وزيارات رسمية رفيعة المستوى، وتوقيع اتفاقيات للتعاون في مجالات الفضاء والبحث العلمي، أبرزها مشروع "أبولو–سويوز" المشترك عام 1975 الذي مثّل رمزاً لتخفيف التوتر. وفي أوروبا، لعبت اتفاقية هلسنكي عام 1975 دوراً مهماً في تعزيز الأمن والتعاون عبر القارة، حيث جمعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية والغربية في إطار واحد يعترف بالحدود القائمة ويؤكد احترام حقوق الإنسان، وهو عنصر سيظهر لاحقاً كعامل مهم في إضعاف الأنظمة الشيوعية.

ورغم أجواء الانفراج، لم تختفِ مظاهر التنافس العالمي بين القوتين، بل اتخذت أشكالاً أكثر هدوءاً لكنها لا تقل تأثيراً. فقد استمر سباق التسلح، وإن كان بحدود متفق عليها، واستمرت الحروب بالوكالة في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما عمل كل طرف على تعزيز نفوذه في العالم الثالث عبر الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي لأنظمة صديقة. ومع ذلك، بقيت العلاقات بين الطرفين محكومة بمنطق "المصالحة المحدودة"، أي تعاون تكتيكي في بعض الملفات مع استمرار التنافس الاستراتيجي في ملفات أخرى.

مع نهاية السبعينيات، بدأت ملامح الانفراج تتلاشى تدريجياً نتيجة مجموعة من التوترات المتراكمة. فقد أثار سباق التسلح الجديد الذي أطلقته الولايات المتحدة في عهد كارتر، وخصوصاً تطوير الصواريخ متوسطة المدى في أوروبا، قلق السوفييت. كما أدت الثورة الإيرانية 1979، وحرب أفغانستان التي اندلعت في العام نفسه، إلى إعادة العلاقات بين الطرفين إلى مستوى من التوتر جعل حقبة الانفراج تقترب من نهايتها. كان الغزو السوفييتي لأفغانستان نقطة تحول حاسمة أنهت عملياً مرحلة الديتنت وفتحت الباب مجدداً لعودة الصراع الحاد في الثمانينيات.

وهكذا تُعد مرحلة الانفراج وتوازن الرعب واحدة من أكثر الفترات تعقيداً في الحرب الباردة، إذ جمعت بين التعاون الحذر والتنافس المستمر، وبين تخفيف التوتر والحفاظ على الردع النووي. كانت هذه المرحلة محاولة لإعادة صياغة قواعد اللعبة بين القوتين العظميين بما يضمن عدم تكرار سيناريوهات الاقتراب من المواجهة النووية كما حدث في أزمة كوبا، لكنها لم تكن كافية لإنهاء الحرب الباردة، بل شكلت هدنة مؤقتة في صراع عالمي طويل امتد حتى نهاية القرن العشرين.[5]

ثالثاً: عودة التوتر وانهيار المعسكر الشرقي (1979–1991)

[4] السابل، هليل فالح خليف. إستراتيجية حلف شمال الأطلنطي تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. الطبعة الأولى، 2021.
[5] بدر، هاني. تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة. مجلة العلوم الإنسانية، 2011

تمثل الفترة الممتدة من 1979 إلى 1991 مرحلة حاسمة في مسار الحرب الباردة، إذ شهدت عودة حادة للتوتر بين القوتين العظميين بعد ما يقارب عقدين من الانفراج النسبي، لتنتهي بانهيار المعسكر الشرقي وسقوط الاتحاد السوفييتي. بدأت هذه المرحلة بمجموعة من الأحداث المفصلية التي قلبت اتجاه العلاقات الدولية وأعادت الصراع بين الشرق والغرب إلى واجهة النظام العالمي، وكان أبرزها الغزو السوفييتي لأفغانستان في ديسمبر 1979. فقد شكل هذا الحدث نقطة تحول استراتيجية دفعت الولايات المتحدة وحلفاءها إلى إعادة تقييم سياساتهم، واعتباره دليلاً على عودة الطموح السوفييتي للتوسع خارج نطاق أوروبا الشرقية، مما دفع واشنطن إلى اعتماد نهج أكثر صرامة في مواجهة موسكو وإعلان نهاية مرحلة الانفراج.

شهدت هذه المرحلة صعود إدارة رونالد ريغان في الولايات المتحدة، التي تبنت خطاباً أكثر تشدداً تجاه السوفييت، ووصفت الاتحاد السوفييتي بـ "إمبراطورية الشر". اتجهت السياسة الأمريكية إلى إعادة إطلاق سباق تسلح واسع النطاق، شمل تطوير أسلحة استراتيجية متقدمة وبرامج دفاعية طموحة مثل "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" المعروفة بـ "حرب النجوم"، والتي هدفت إلى إنشاء منظومة دفاعية قادرة على اعتراض الصواريخ الباليستية. هذا التوجه اعتبره السوفييت تهديداً مباشراً لمنطق الردع النووي، وأدى إلى تصاعد التوترات وتدهور العلاقات الثنائية بصورة غير مسبوقة منذ أزمة كوبا.

في المقابل، كان الاتحاد السوفييتي يعاني من أزمة بنيوية عميقة تمثلت في الجمود الاقتصادي، وتراجع القدرة الإنتاجية، واستنزاف الموارد في سباق التسلح والحروب الخارجية، خاصة حرب أفغانستان التي تحولت إلى مستنقع أنهك القوات السوفييتية واستنزف قدرات الدولة. إضافة إلى ذلك، كانت الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية تواجه أزمات سياسية واقتصادية خانقة، انعكست في اتساع رقعة الاحتجاجات الشعبية وتراجع ولاء الشعوب لحكوماتها، مما زاد من هشاشة المعسكر الشرقي ودفعه تدريجياً نحو مرحلة الانهيار.

مع وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة عام 1985، برزت محاولة جريئة لإنقاذ النظام السوفييتي من الانهيار عبر برنامج إصلاح شامل تمثل في سياستي "البيريسترويكا" (إعادة البناء الاقتصادي) و"الغلاسنوست" (الشفافية والانفتاح السياسي). هدفت هذه الإصلاحات إلى تحديث الاقتصاد، وتخفيف القبضة السياسية، وتجاوز الجمود الذي طبع العهد السوفييتي طويل الأمد. غير أن هذه السياسات—على الرغم من نواياها الإصلاحية—أدت إلى نتائج عكسية، إذ كشفت هشاشة النظام، وأطلقت موجة احتجاجات سياسية واجتماعية غير مسبوقة داخل الاتحاد السوفييتي وفي دول أوروبا الشرقية.

على الصعيد الدولي، أدت مقاربة غورباتشوف الجديدة إلى إعادة رسم العلاقات مع الولايات المتحدة. فقد أبدى رغبة واضحة في التفاوض على الحد من الأسلحة النووية والبحث عن تسويات سياسية للصراعات الإقليمية. نتج عن ذلك توقيع مجموعة من الاتفاقيات المهمة، أبرزها اتفاقية الحد من الأسلحة النووية المتوسطة المدى عام 1987، التي اعتُبرت نقطة تحول حقيقية في اتجاه إنهاء المواجهة المسلحة بين القوتين. كما شهدت العلاقات بين الشرق والغرب تقارباً كبيراً، تجسد في اللقاءات المتكررة بين غورباتشوف وريغان، وبعده جورج بوش الأب، مما أسهم في تخفيف التوتر الدولي وفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التعاون.[6]

ورغم التحسن النسبي في العلاقات الدولية، إلا أن دول أوروبا الشرقية كانت تعيش لحظة تاريخية فاصلة. فقد أدى الانفتاح النسبي الذي منحه غورباتشوف إلى إضعاف سيطرة موسكو على المنطقة، وسمح للحركات المعارضة بتصعيد مطالبها الديمقراطية. كانت بولندا أول من فتح الطريق عبر صعود حركة "تضامن" بقيادة ليخ فاونسا، ثم تبعتها المجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا، وصولاً إلى اللحظة المفصلية المتمثلة في سقوط جدار برلين عام 1989، وهو الحدث الذي لم يرمز فقط إلى نهاية انقسام ألمانيا، بل إلى انهيار كامل

[6] الغوث، مختار. سلسلة الحرب الباردة على الكينونة العربية [الجزء الأول]. 2019.

البنية الأيديولوجية والسياسية للكتلة الشرقية. سرعان ما سقطت الأنظمة الشيوعية واحداً تلو الآخر، وبدأت دول أوروبا الشرقية مساراً جديداً نحو الديمقراطية والاقتصاد الحر.[7]

كان سقوط جدار برلين مقدمة لانهيار الاتحاد السوفييتي نفسه. فمع تصاعد الأزمات الداخلية وتفاقم الصراعات القومية في جمهوريات الاتحاد، وفشل الانقلاب العسكري ضد غورباتشوف في أغسطس 1991، دخلت الدولة السوفييتية مرحلة التفكك النهائي. وفي ديسمبر 1991، أعلن رسمياً حل الاتحاد السوفييتي، منهياً بذلك سبعة عقود من الحكم الشيوعي وطارحاً نهاية الحرب الباردة بشكل نهائي. وبسقوط الاتحاد السوفييتي، انتهى نظام الحرب الباردة الذي حكم العالم منذ عام 1947، وتحوّل النظام الدولي إلى مرحلة جديدة اتسمت بانفراد الولايات المتحدة بالقيادة، قبل أن تبدأ لاحقاً تحولات متعددة باتجاه التعددية القطبية.

وبذلك، مثلت الأعوام الممتدة من 1979 إلى 1991 مساراً دراماتيكياً من التوتر والانهيار، حيث عاد الصراع بين الشرق والغرب إلى ذروته قبل أن ينهار أحد الطرفين بشكل كامل. كانت هذه المرحلة بمثابة نقطة التحول الأكبر في التاريخ الدولي المعاصر، إذ أسست لنظام عالمي جديد ستستمر تأثيراته في تشكيل السياسة العالمية لعقود لاحقة.[8]

رابعاً: إعادة تشكيل النظام الدولي بعد الحرب الباردة

أدى انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة مطلع التسعينيات إلى فتح المجال أمام تحولات جوهرية في بنية النظام الدولي، بحيث شهد العالم إعادة تشكيل عميقة لموازين القوى، وطبيعة التفاعلات الدولية، ومفاهيم الأمن، وأدوار الفاعلين الدوليين. فقد شكّل سقوط الاتحاد السوفيتي سنة 1991 نقطة فاصلة أنهت ثنائية القطبية التي حكمت العلاقات الدولية منذ منتصف القرن العشرين، وفتحت الباب أمام صعود نموذج عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة. هذا التحول البنيوي لم يكن مجرد تغيّر في ميزان القوة العسكرية، بل مثّل انتقالاً جذرياً في الفلسفة السياسية التي تحكم النظام الدولي، من صراع أيديولوجي بين نموذجين متنافسين إلى منظومة أكثر انفتاحاً على العولمة الاقتصادية وحرية الأسواق.[9]

دخل العالم عقد التسعينيات في ظل بروز "اللحظة الأحادية القطبية" التي امتلكت فيها الولايات المتحدة تفوقاً غير مسبوق في القوة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية. تمثّل ذلك في قدرتها المنفردة على قيادة التحالفات الدولية وإدارة الأزمات الأمنية، وهو ما ظهر بوضوح في حرب الخليج الثانية (1990–1991) التي اعتُبرت أول اختبار فعلي للنظام الدولي الجديد، إذ قادت واشنطن تحالفاً واسعاً لإخراج العراق من الكويت في خطوة عكست قدرتها على فرض قواعد الأمن الإقليمي والدولي بعيداً عن موازين القوى التقليدية للحرب الباردة. رافق هذه الهيمنة الأميركية انتشار خطاب يروّج لاعتبار الديمقراطية الليبرالية النموذج العالمي الأمثل، كما طرح فرانسيس فوكوياما أطروحته الشهيرة "نهاية التاريخ" التي بشّرت بانتصار النموذج الليبرالي وانحسار البدائل الأيديولوجية.

في موازاة ذلك، لعبت المؤسسات الدولية دوراً متنامياً في إدارة التفاعلات العالمية. فقد ازداد تأثير مجلس الأمن، وبرزت الأمم المتحدة كمنصة لإعادة بناء الدول الخارجة من النزاعات، كما توسعت صلاحيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في فرض السياسات الاقتصادية على الدول النامية في ظل موجة العولمة. وشهد النظام الدولي انفتاحاً واسعاً على اقتصاد السوق، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، وارتفاع معدلات التجارة العالمية، وهو ما أسس لمرحلة جديدة من التشابك الاقتصادي غير المسبوق.[10]

---

[7] كيير، مالكولم (ترجمة عبدالعزيز قائد المسعودي). الحرب العربية الباردة (1958-1970): عبد الناصر ومنافسيه. 2008.

[8] العلي، مروان سالم. «النظام الدولي: دراسة نظرية في المفهوم والخصائص وآليات التغيير». مجلة جامعية، 2016

[9] والتز، كينيث. «الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة». مجلة سياسات عربية، 2015.

[10] هيكل، محمد حسنين. «الحرب الباردة وأثرها على العرب». الجزيرة، 2005.

لكن إعادة تشكيل النظام الدولي لم تتوقف عند الأحادية القطبية، إذ سرعان ما بدأت ملامح قوى دولية جديدة بالظهور، مثل الصين والهند والاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى انتقال تدريجي نحو نظام دولي أكثر تعددية في القوة. مثّلت الصين المثال الأبرز على هذا التحول، فقد اعتمدت استراتيجية صعود هادئ تركّز على النمو الاقتصادي الهائل، وبناء القدرات التكنولوجية والعسكرية، مع تجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة. أما روسيا، فقد دخلت مرحلة إعادة بناء بعد سنوات من الانهيار، قبل أن تعود تدريجياً إلى الساحة الدولية في العقد الأول من الألفية الجديدة.

وفي السياق الأمني، شهد النظام الدولي تحولات عميقة في طبيعة التهديدات. فبعد أن كانت الحروب التقليدية والصراع النووي محور العلاقات الدولية في مرحلة الحرب الباردة، برزت تهديدات جديدة مثل الإرهاب العابر للحدود، وانتشار الجماعات المتطرفة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، بالإضافة إلى التحديات الناجمة عن الأمن السيبراني، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والمخاطر البيئية مثل التغير المناخي. هذه التحولات فرضت إعادة تعريف لمفهوم الأمن القومي، بحيث لم يعد مقتصراً على القوة العسكرية، بل بات يشمل أبعاداً اقتصادية وتكنولوجية وبيئية ومجتمعية.

على المستوى الجيوسياسي، أدى توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) شرقاً، وضم دول أوروبا الشرقية إليه، إلى خلق توترات جديدة مع روسيا التي رأت في ذلك تهديداً مباشراً لمجالها الحيوي. كما برزت قضايا توتر جديدة في شرق آسيا، خاصة في مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي، مما يعكس انتقال مركز الثقل الجيوسياسي نحو آسيا. وفي الشرق الأوسط، أعادت التدخلات الدولية، والحروب الإقليمية، وصعود الفاعلين من غير الدول، رسم خريطة النفوذ بشكل عميق.[11]

يمكن القول إن إعادة تشكيل النظام الدولي بعد الحرب الباردة لم تؤدِّ إلى نظام مستقر بقدر ما أطلقت سلسلة طويلة من التحولات المتسارعة التي ما يزال العالم يعيش تداعياتها. فالهيمنة الأميركية واجهت تحديات متصاعدة من القوى الصاعدة، والتحالفات الدولية باتت أكثر مرونة وتقلباً، والتهديدات الأمنية أصبحت أكثر تعقيداً وشمولاً. وهكذا انتقل العالم من نظام ثنائي القطبية إلى أحادية غير مستقرة، ثم إلى مرحلة تتجه نحو التعددية القطبية المقيدة، حيث تتنافس القوى الكبرى في مجالات جديدة مثل التكنولوجيا والفضاء والذكاء الاصطناعي، وهو ما يعكس أن عملية إعادة التشكيل ما تزال جارية ولم تصل بعد إلى نهايتها.[12]

خاتمة

خلصت الدراسة إلى أن الحرب الباردة شكلت مرحلة مفصلية في التاريخ الحديث، أعادت رسم معالم النظام الدولي وصاغت موازين القوة العالمية بطرق لم تكن متوقعة قبل عام 1947. فقد بدأت الحرب الباردة كصراع أيديولوجي وسياسي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وتحوّل على مدى العقود الأربعة التالية إلى صراع شامل أشمل المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية، رغم غياب الحرب المباشرة بين القوتين العظميين. خلال مرحلة الاستقطاب الدولي، رسّخت الحرب الباردة فكرة ثنائية القطبية، وأدت إلى إنشاء تحالفات عسكرية كبرى وأسهمت في تحديد السياسات الدولية على مدى سنوات طويلة، بينما شكلت مرحلة الانفراج وتوازن الرعب تجربة فريدة في إدارة الصراع والتهدئة دون التخلي عن المنافسة الاستراتيجية.

مع بداية مرحلة عودة التوتر، وأزمة أفغانستان وصعود سياسة ريغان، أصبح واضحاً أن الصراع لم ينته بعد، وأن الهيكل الدولي لم يكن قادراً على الاستقرار المطلق. غير أن الإصلاحات الداخلية في الاتحاد السوفييتي والتغيرات السياسية في أوروبا الشرقية أدت في نهاية المطاف إلى انهيار المعسكر الشرقي

[11] ميسون، سامي أحمد. «العلاقات الدولية بين الوفاق والصدام: النظريات التفسيرية للصراعات الدولية بعد الحرب الباردة». شبكة الألوكة، 2017.

[12] بومنقار، معاد. «تطور الحرب الباردة في العالم الثالث إلى غاية تأسيس حركة عدم الانحياز (1945-1961)». مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 2015.

وسقوط الاتحاد السوفييتي، مما أنهى الحرب الباردة رسمياً وأطلق مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي. وقد أدى هذا التحول إلى ظهور أحادية قطبية مؤقتة بقيادة الولايات المتحدة، وانتشار العولمة الاقتصادية، وصعود قوى دولية جديدة، وتحولات في طبيعة التهديدات الأمنية التي أصبحت تشمل الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأمن السيبراني، والتغير المناخي.

إن دراسة الحرب الباردة وإعادة تشكيل العالم لا تقتصر على البعد التاريخي، بل تحمل دروساً مهمة لفهم طبيعة الصراعات الدولية الحالية والمستقبلية، إذ يظهر أن الصراعات الكبرى قد تتخذ أشكالاً أكثر تعقيداً من مجرد مواجهة مباشرة، وأن التحولات الهيكلية في النظام الدولي تتأثر بالسياسات الداخلية والخارجية للقوى الكبرى، وبالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية. ومن هنا تبرز أهمية البحث المستمر في هذه المرحلة التاريخية لفهم ديناميات القوة الدولية وآليات إدارة الصراع والتهدئة، وكذلك لتقدير جذور الصراعات والتحولات التي يشهدها العالم المعاصر.

في الختام، يمكن القول إن الحرب الباردة كانت أكثر من مجرد صراع بين دولتين؛ كانت تجربة تاريخية عالمية أعادت تشكيل العلاقات الدولية والاقتصاد والسياسة والمجتمع، وأسست لنظام دولي جديد لا يزال العالم يعيش انعكاساته حتى اليوم، مع بروز تحديات وفرص مستمرة أمام القوى الدولية للتفاعل وإعادة تشكيل النظام العالمي وفق معطيات القرن الحادي والعشرين.

المراجع

1. عدي، صدام حسين. عالم ما بعد الحرب الباردة. بيروت: دار المنصور، 2003.
2. حاج، علي. سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
3. توفيق، سعد حقي. النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة. عمان: دار الأهلية، 2012.
4. السابل، هليل فالح خليف. إستراتيجية حلف شمال الأطلنطي تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. الطبعة الأولى، 2021.
5. بدر، هاني. تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة. مجلة العلوم الإنسانية، 2011.
6. مُرّوك، م. بعد نهاية الحرب الباردة: التحولات العالمية والنظام الدولي. جامعة الجزائر، 2010.
7. الغوث، مختار. سلسلة الحرب الباردة على الكينونة العربية [الجزء الأول]. 2019.
8. كيير، مالكولم (ترجمة عبدالعزيز قائد المسعودي). الحرب العربية الباردة (1958-1970): عبد الناصر ومنافسيه. 2008.
9. علورف، محمد. «العرب وجيرانهم: تطورات الحرب العربية الباردة». 2021.
10. العلي، مروان سالم. «النظام الدولي: دراسة نظرية في المفهوم والخصائص وآليات التغيير». مجلة جامعية، 2016.
11. هيكل، محمد حسنين. «الحرب الباردة وأثرها على العرب». الجزيرة، 2005.